

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

نيويورك، ٢٧ نيسان/أبريل - ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥

مؤتمر فيينا المعني بالأثر الإنساني للأسلحة النووية

(٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤) وتعهد النمسا: الإسهام في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

ورقة عمل مقدمة من النمسا

١ - منذ عقد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ "أعربت النمسا عن بالغ قلقها إزاء العواقب المفجعة الناجمة على الصعيد الإنساني، عن أي استعمال للأسلحة النووية وأكدت مجددا ضرورة تقييد جميع الدول في جميع الأوقات بأحكام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي"، وقد عمل المجتمع الدولي على زيادة تركيزه على معالجة آثار الأسلحة النووية والأخطار المرتبطة بها. وقام عدد متزايد من الدول بالتوقيع على بيانات أقاليمية بشأن هذا الموضوع منذ عام ٢٠١٢، وعُقدت ثلاثة مؤتمرات دولية بشأن الأثر الإنساني للأسلحة النووية في أوسلو، (آذار/مارس ٢٠١٣). ونياريت، المكسيك (شباط/فبراير ٢٠١٤) وفيينا، في ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٢ - وأدت المناقشات وعروض الخبراء القائمة على الحقائق، في هذه المؤتمرات، إلى إحداث اهتمام لدى المجتمع الدولي وعن إسهامات شديدة الأهمية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وهدفيها الرئيسيين وهما نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وفي مقدمة ذلك، أكدت الأدلة التي عرضت أثناء المؤتمرات الضرورة الملحة لإحراز تقدم ملموس بشأن نزع السلاح النووي وإيجاد عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية.



٣ - وشاركت في مؤتمر فيينا المعني بالأثر الإنساني للأسلحة النووية (www.hinw14vienna.at) ١٥٨ دولة، ومجموعة واسعة من المنظمات الدولية من منظومة الأمم المتحدة، والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وكثير من الأكاديميين، والخبراء وعدة مئات من ممثلي المجتمع المدني. وافتتح المؤتمر سيباستيان كورز، وزير شؤون أوروبا والتكامل والشؤون الخارجية في النمسا؛ وأدى الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية، والبابا فرانسيس، بكلمات أمام المؤتمر من خلال بيانات ورسائل مهمة. وأدى ضحايا التفجيرات النووية بشهادات عن تجاربهم المروعة.

٤ - ويتضمن الموجز الذي أعده رئيس مؤتمر فيينا وقدمته النمسا التي اضطلعت بكامل المسؤولية عنه، الاستنتاجات الرئيسية الثمانية التالية التي ظهرت في سياق المبادرة الإنسانية للمؤتمرات الدولية المعقودة في أوسلو ونياريت وفيينا:

(أ) إن أثر انفجار سلاح نووي بغض النظر عن سبب الانفجار، سيتجاوز الحدود الوطنية، وقد يُخلف عواقب على الصعيد الإقليمي بل والعالمي، تتسبب في الدمار والموت والتشريد، وتُلحق ضررا عميقا وطويل الأمد بالبيئة، والمناخ، وصحة الإنسان ورفاهه والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والنظام الاجتماعي، بل وتهدد بقاء الجنس البشري؛

(ب) إن نطاق العواقب الإنسانية الناجمة عن انفجار سلاح نووي وحجمها وعلاقات الترابط بينها، هي أمور كارثية وأكثر تعقيدا مما يتصور الجميع. ويحتمل أن تكون هذه العواقب واسعة النطاق وغير قابلة للزوال؛

(ج) إن استخدام الأسلحة النووية واختبارها أظهر آثارها المدمرة على الفور وعلى الأمدن المتوسط والطويل، إذ خلّفت التجارب النووية في عدة أنحاء من العالم إرثا من العواقب الصحية والبيئية الخطيرة. ويؤثر التلوث الإشعاعي الناجم عن هذه التجارب تأثيرا كبيرا في النساء والأطفال. فقد لوثت هذه التجارب الإمدادات الغذائية وما زالت ملموسة في الغلاف الجوي حتى الآن؛

(د) إنه ما دامت توجد أسلحة نووية، سيظل هناك احتمال حدوث تفجير سلاح نووي. وحتى إذا اعتُبر الاحتمال ضعيفا، فإن الخطر غير مقبول بالنظر إلى العواقب الكارثية التي ينطوي عليها انفجار السلاح النووي. ومن الجلي أن هناك مخاطر للاستخدام العارض أو الخاطئ أو غير المأذون به أو المتعمد للأسلحة النووية، وذلك بسبب احتمال تعرض شبكات القيادة والسيطرة لخطأ بشري، ولهجمات إلكترونية، وبسبب إبقاء الترسانات النووية في مستويات عالية من التأهب والنشر الأمامي لهذه الأسلحة وتحديثها.

وتزداد هذه المخاطر مع مرور الوقت. وتظل هناك أخطار حصول جهات فاعلة من غير الدول، ولا سيما الجماعات الإرهابية على الأسلحة النووية وما يتصل بها من مواد؛

(هـ) وهناك العديد من الظروف التي يمكن أن تستخدم فيها الأسلحة النووية في ظل النزاعات والتوترات الدولية، وعلى خلفية النظريات الأمنية الحالية للدول الحائزة للأسلحة النووية. وبما أن الردع النووي يستتبع الاستعداد للحرب النووية، فإن خطر استخدام الأسلحة النووية حقيقي. ويجب أن نغتنم الآن الفرصة المتاحة للحد من الخطر، من قبيل إلغاء حالة التأهب، والحد من دور الأسلحة النووية في النظريات الأمنية. ولا يُقصد حصر دور الأسلحة النووية في الردع احتمال استخدامها، ولا يتصدى للمخاطر الناجمة عن الاستخدام العارض لهذه الأسلحة. والضمانة الوحيدة ضد خطر انفجار سلاح نووي هي الإزالة التامة للأسلحة النووية؛

(و) إنه لا يمكن لأي دولة أو هيئة دولية أن تتصدى بطريقة ملائمة لحالة الطوارئ الإنسانية العاجلة أو العواقب الطويلة الأمد الناجمة عن انفجار سلاح نووي في منطقة مأهولة بالسكان، ولا أن توفر القدر الكافي من المساعدة للمتضررين. ومن غير المرجح أن تنافر هذه القدرة في أي وقت. ومع ذلك قد يكون التأهب المنسق مفيدا في التخفيف من الآثار، بما فيها آثار حدث إرهابي يشمل تفجير جهاز نووي مرتجل. وبرزت حتمية الحظر باعتباره الضمانة الوحيدة لمنع العواقب الإنسانية التي تنجم عن استخدام الأسلحة النووية؛

(ز) إنه عند النظر إلى الأسلحة النووية من عدد من الزوايا القانونية المختلفة، يتضح أنه لا توجد قاعدة قانونية جامعة تحظر بشكل شامل امتلاك هذه الأسلحة ونقلها وإنتاجها واستخدامها. ولا يزال القانون البيئي الدولي قابلا للتطبيق في النزاعات المسلحة ويمكن أن ينطبق على الأسلحة النووية، على الرغم من أنه لا ينظم هذه الأسلحة بالتحديد. وبالمثل قد تغطي اللوائح الصحية الدولية آثار الأسلحة النووية. وتثير الأدلة الجديدة التي ظهرت في السنتين الماضيتين بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية مزيدا من الشكوك حول إمكانية استخدام هذه الأسلحة وفقا للقانون الإنساني الدولي في أي وقت. ومثلما هو الحال بالنسبة إلى التعذيب، الذي يقهر الإنسانية والذي بات الآن غير مقبول من الجميع، لا تعد المعاناة التي تسببها الأسلحة النووية مسألة قانونية فحسب، بل مسألة تتطلب تقييما أخلاقيا.

(ح) أن العواقب الكارثية لحادث انفجار سلاح نووي والمخاطر المرتبطة بمجرد وجود هذه الأسلحة تثير أسئلة أخلاقية ومعنوية عميقة على مستوى يتجاوز نطاق المناقشات والتفسيرات القانونية.

٥ - وترى النمسا أن هذه الاستنتاجات تشكل مجموعة قوية من الحجج التي ينبغي أن تؤدي إلى تغيير عاجل وعميق في النقاش بشأن الأسلحة النووية. كما أن هذه الاستنتاجات تُظهر أيضا ما تتحلى به الدول من اهتمام ومسؤولية في ما يتعلق بترع السلاح النووي.

٦ - وإن النمسا باعتبارها المضيعة والرئيسة لمؤتمر فيينا، وفي ضوء ما عرض من حقائق ونتائج هامة، قد استخلصت وحدها بصفقتها الوطنية عددا من الاستنتاجات التي لا محيد عنها وتعهدت بالمضي بها قدما مع الأطراف المعنية في المحافل المتاحة بما في ذلك في سياق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٥.

تعهد النمسا

إن النمسا إذ تضع في اعتبارها الضرر غير المقبول الذي عاناه ضحايا تفجيرات الأسلحة النووية والتجارب النووية، وإذ تدرك أن حقوق الضحايا واحتياجاتهم لم تُعالج بعد على النحو المناسب،

وإذ تُدرك أن العواقب الفورية والمتوسطة والطويلة الأمد لتفجير سلاح نووي هي عواقب أخطر بكثير مما كان متصورا في الماضي وأنها لن تتوقف عند الحدود الوطنية بل ستُخلف آثارا إقليمية أو حتى عالمية، يحتمل أن تهدد بقاء البشرية،

وإذ تسلّم بالطابع المعقد لهذه العواقب، وعلاقات الترابط بينها حيث إنها تؤثر في الصحة والبيئة والهياكل الأساسية والأمن الغذائي والمناخ، والتنمية، التماسك الاجتماعي، والاقتصاد العالمي، وهي عواقب عامة وغير قابلة للزوال،

وإذ تدرك أن خطر تفجير سلاح نووي أعظم بكثير مما كان متصورا في السابق وهو في الواقع خطر يتزايد مع زيادة الانتشار، وتخفيض العتبة التقنية للقدرة على صنع الأسلحة النووية، واستمرار تحديث ترسانات الأسلحة النووية، في الدول الحائزة للأسلحة النووية، والدور المسند إلى الأسلحة النووية في النظريات النووية للدول الحائزة لهذه الأسلحة،

وإذ تعي أنه لا يمكن تفادي خطر استخدام الأسلحة النووية وعواقبها غير المقبولة إلا في حال إزالة جميع الأسلحة النووية،

وإذ تؤكد أن عواقب تفجير سلاح نووي والمخاطر المرتبطة بالأسلحة النووية تتعلق بأمن البشرية جمعاء، وأن جميع الدول تتقاسم مسؤولية منع أي استخدام للأسلحة النووية،

وإذ تؤكد أن نطاق عواقب تفجير سلاح نووي والمخاطر المرتبطة به هي أمور تثير أسئلة معنوية وأخلاقية عميقة تتعدى إطار المناقشات المتعلقة بمشروعية الأسلحة النووية،

وإذ تضع في اعتبارها أنه لا توجد جهة وطنية أو دولية لديها القدرة على الاستجابة بشكل مناسب لما سينجم من معاناة بشرية وضرر إنساني عن استخدام الأسلحة النووية في منطقة مأهولة بالسكان، وأنه من غير المرجح أن توجد هذه القدرة أبداً.

وإذ تؤكد أنه من مصلحة بقاء البشرية نفسها ألا تُستخدم الأسلحة النووية أبداً مرة أخرى، أيًا كانت الظروف،

وإذ تكرر تأكيد الدور الحاسم الذي يضطلع به كل من المنظمات الدولية، وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والممثلين المنتخبين، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، من أجل المضي قدماً في تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية،

١ - ترى النمسا أنه تقع عليها مسؤولية تقديم ما شهده مؤتمر فيينا، الذي استند إلى المؤتمرين السابقين المعقودين في أوسلو ونياريت، من مناقشات قائمة على الحقائق ونتائج وأدلة قاطعة إلى جميع المحافل ذات الصلة، ومن ثم تعهدت بتقديم ذلك، لا سيما إلى المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٥، وفي إطار الأمم المتحدة، حيث ينبغي أن تكون هذه المحافل في صميم جميع المداولات والالتزامات والتعهدات المتعلقة بترع السلاح النووي،

٢ - وتتعهد النمسا بأن تتقيد بضرورة توفير الأمن البشري للجميع وتعزيز حماية المدنيين من المخاطر الناجمة عن الأسلحة النووية،

٣ - وتدعو النمسا جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى تحديد التزامها بالتنفيذ العاجل للالتزامات القائمة بموجب المادة السادسة، وتحقيقاً لهذه الغاية، تدعوها إلى تحديد تدابير فعالة وتنفيذها من أجل سد الثغرة القانونية لحظر الأسلحة النووية وإزالتها، وتتعهد النمسا بأن تتعاون مع جميع أصحاب المصلحة لتحقيق هذا الهدف،

٤ - وتدعو النمسا جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى اتخاذ تدابير مؤقتة ملموسة للحد من خطر انفجارات الأسلحة النووية، بما في ذلك خفض تشغيل منظومات الأسلحة النووية ونقل الأسلحة النووية من النشر إلى التخزين، وتقليص دور الأسلحة النووية في النظريات العسكرية، والتخفيض السريع لكميات جميع أنواع الأسلحة النووية،

٥ - وتتعهد النمسا بأن تتعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، والدول والمنظمات الدولية، والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والبرلمانيين، والمجتمع المدني، في الجهود الرامية إلى وصم الأسلحة النووية وحظرها وإزالتها في ضوء عواقبها الإنسانية غير المقبولة وما يرتبط بها من مخاطر.

٧ - ودعت النمسا لاحقاً، جميع الدول المعنية إلى الانضمام إلى التعهد لمواصلة تعزيز الحجج والنتائج الإنسانية، وتأكيد توقعات المجتمع الدولي بإحراز تقدم يحظى بالمصادقية والاستعجال من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

٨ - وفي وقت تقديم ورقة العمل هذه، وردت تصديقات و/أو بيانات تعبير عن التأيد الرسمي للتعهد من: الأرجنتين*، وأفغانستان، وإكوادور*، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا*، وأندورا، وأنغولا، وأوروغواي*، وأيرلندا، وباراغواي*، وبالاو، والبرازيل*، وبربادوس*، وبليز*، وبنما*، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)*، وبيرو*، وترينداد وتوباغو*، وتوغو، وتوفالو، وتيمور - ليشتي، وجامايكا*، وجزر البهاما*، وجزر مارشال، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية الدومينيكية*، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجنوب أفريقيا، ودومينيكا، والرأس الأخضر، وسان مارينو، وسانت فنسنت وجزر غرينادين*، وسانت كيتس ونيفس*، وسانت لوسيا*، والسلفادور*، وسوازيلند، وسورينام*، وشيلي*، وصربيا، والصومال، والعراق، وغرينادا*، وغواتيمالا*، وغيانا*، وغينيا - بيساو، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)*، وقبرص، وكوبا*، وكوستاريكا*، وكولومبيا*، وكينيا، ولبنان، وليبيا، وليختنشتاين، وليسوتو، ومالطة، ومصر، والمكسيك*، وملاوي، والمملكة العربية السعودية، ونيكاراغوا*، وهاتي*، وهندوراس*، ودولة فلسطين. وهذه القائمة متاحة بشكل مستكمل على الموقع الشبكي www.bmeia.gov.at/update-pledge-support.

* أعلنت هذه الدول تأييدها للتعهد من خلال إصدار إعلان خاص لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن "الحاجة الملحة لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية"، الذي صدر عن مؤتمر القمة الثالث لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في بلين، كوستاريكا، في ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

٩ - وتحيل النمسا بموجب هذا النتائج الواردة في الموجز الذي أعده رئيس مؤتمر فيينا والاستنتاجات والالتزامات الواردة في التعهد الذي أعلنته النمسا في مؤتمر استعراض معاهدة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٥. وترى النمسا أن هذه النتائج والاستنتاجات والالتزامات ذات أهمية كبيرة بالنسبة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولذا ينبغي أن تكون عنصراً رئيسياً في مداولات مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٥، ووثائقه الختامية.